النسخة المعدة للإلقاء

"تقلبات أسعار السلع الأولية والنمو الشامل للجميع في البلدان منخفضة الدخل"

كلمة السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي

في الندوة رفيعة المستوى المنعقدة في صندوق النقد الدولي

٢١ سبتمبر ٢٠١١

من دواعي سعادتي البالغة أن أرحب بكم في الصندوق لحضور ما أعتبره ندوة مهمة للغاية بشأن البلدان منخفضة الدخل.

إن المستوى الرفيع الذي يميز المشاركين معنا اليوم ــ ومنهم اثنان من الحاصلين على جائزة نوبل، وممثلين لمنظمات رائدة في المجتمع المدني، ولفيف من كبار صناع السياسات ــ يقف خير شاهد على الأهمية البالغة للقضايا التي ستطرحونها للنقاش.

وأود التطرق إلى أربعة موضوعات هذا الصباح: التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان منخفضة الدخل على مدار العقد الماضي والمخاطر الجديدة التي تواجهها؛ والحاجة الملحة لإعادة بناء مصدات السياسة الواقية؛ وكيفية مساهمة الصندوق؛ والمسار المستقبلي.

مخاطر جديدة رغم التقدم السابق

لقد شهدنا تحولا ملحوظا في البلدان منخفضة الدخل على مدار العقد الماضي.

فالنمو الاقتصادي القوي انتشل ملايين السكان من ربقة الفقر المدقع. كذلك نجحت البلدان منخفضة الدخل في التكيف مع الأزمة المالية العالمية، وتمكنت من تحقيق تعاف سريع. وهذا العام، من المتوقع أن يصل النمو إلى مستوى مرتفع قدره ٥% في متوسط البلدان منخفضة الدخل.

ويقف هذا الأداء المبهر شاهدا على التفاني والإخلاص اللذين ميزا صناع السياسات في مختلف أنحاء العالم النامي على مدار العقد الماضي. فقد خفضوا العجز المالي والدين العام، كما خفضوا معدل التضخم، وقاموا ببناء احتياطيات النقد الأجنبي. وباختصار، قاموا ببناء مصدات وقائية على مستوى الاقتصاد الكلي ووضعوا اقتصاداتهم على ركائز أكثر رسوخا.

لكن الأخبار لم تكن كلها سارة.

فقد وقعت أزمة الغذاء والوقود في عام ٢٠٠٨، والأزمة المالية العالمية التي أعقبتها، فألحقت بالفقراء آثارا مدمرة. وفي العام الحالي، شهدنا طفرة جديدة في أسعار السلع الأولية تهدد بإلقاء ٤٤ مليون نسمة أخرى في براثن الفقر. وسوف نستمع إلى المزيد حول هذه القضية ــ إلى جانب كارثة القرن الإفريقي ــ من السيدة جوزيت شيران، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت، حدثت زيادة ملحوظة في مخاطر التطورات السلبية التي تهدد النمو العالمي ــ في وقت لم يستكمل فيه الكثير من البلدان منخفضة الدخل إعادة بناء القدرة على استيعاب صدمات أخرى بعد الأزمتين الأخيرتين

اجتياز العاصفة وإعادة بناء القدرة على الصمود

ومرة أخرى، تجد البلدان منخفضة الدخل نفسها في منعطف حاسم. فما هي السياسات اللازمة في هذا الظرف العصيب؟ وما هي أفضل السبل لإعادة بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية؟

في مواجهة بيئة عالمية يسودها عدم اليقين، ينبغي أن يكون صناع السياسات في البلدان منخفضة الدخل ــ وأيضا في كثير من البلدان الأخرى ــ على استعداد لتعديل السياسات حسب الحاجة، ووفقا للظروف السائدة في كل بلد.

وإذا ما حدث هبوط حاد في النشاط الاقتصادي، سيكون مفتاح الحل هو حماية الإنفاق الضروري ــ أي تخفيف الأثر على النمو، وحماية فئات السكان الأكثر تعرضا للضرر. ونظرا لأن المجال أصبح محدودا أمام سياسة المالية العامة المعاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية، يمكن استخدام السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف بفعالية أكبر، شريطة أن يكون التضخم معتدلا.

أما عن أفضل السبل لإعادة بناء القدرة على الصمود، فإنني أرى ثلاث أولويات:

أولا بناء القدرة على "التأمين الذاتي" في أوقات اليُسر.

فعندما يكون النمو قويا والظروف الخارجية مواتية، يصبح من المنطقي كبح العجز وتعزيز الاحتياطيات. فمن شأن هذا أن يبني هامشا وقائيا لأوقات العُسر ــ لا سيما لحماية أضعف الفئات.

وبطبيعة الحال، هناك حد أقصى لما يمكن أن يحققه التأمين الذاتي. لذا يجب أن يكون بإمكان البلدان منخفضة الدخل أن تعتمد على الدعم المستمر من شركاء التنمية عند وقوع الصدمات.

وتتمثل الأولوية الثانية في تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، بحيث يمكن توصيل الدعم بسرعة وكفاءة إلى الأكثر تعرضا للضرر، حال وقوع الأزمات.

وأقصد هنا البرامج على غرار نظام كوبونات الغذاء المطبق في بوركينا فاسو والذي يقوم على قياس السعة المالية، أو برنامج التغذية في المدارس في سيراليون. فهذه البرامج تكتسب أهمية خاصة حين تحدث طفرات في أسعار الغذاء ــ وعندما يصبح الدعم الحكومي مسألة حياة أو موت.

أما الأولوية الثالثة فهي التغيير الهيكلي لتعزيز إمكانية الصمود على المدى الأطول.

فالاقتصادات الأكثر تنوعا ــ والتي لا تعتمد اعتمادا مفرطا على عدد قليل من المنتجات والشركاء التجاريين ــ تكون أقدر على تحمل الصدمات.

ومن العوامل المؤثرة في هذا الصدد أيضا تحسين كفاءة استخدام الموارد المحلية. فالتعميق المالي، على سبيل المثال، – على غرار ما يحدث في كينيا من خلال ثورة "الصيرفة المتنقلة" (mobile banking) ــ يمكن أن يتيح قدرا أكبر من الائتمان للسكان الذين لا يحصلون على خدمات كافية. ومن الأهمية بمكان أيضا توسيع القاعدة الضريبية.

كذلك يرجح أن تحقق الاقتصادات الأكثر تنوعا نموا *أشمل* ــ نمو يوفر مزيدا من فرص العمل لعدد أكبر من المواطنين، وتعم الثمار المتحققة منه على نطاق أوسع. وقد علمتنا التجارب الأخيرة مدى أهمية البُعد الاجتماعي لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

وبطبيعة الحال، استفادت البلدان المصدرة للسلع الأولية من ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة. ويتمثل التحدي الراهن بالنسبة لهذه البلدان في استخدام المكاسب الناشئة عن ارتفاع الأسعار استخداما حكيما ــ للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وكذلك لتوزيع ثروة الموارد الطبيعية توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع والأجيال المختلفة.

ما الذي يمكن أن يفعله الصندوق لتقديم يد العون؟

نحن هنا أمام جدول أعمال مشحون ومليء بالتحديات الجسمية. فالبلدان منخفضة الدخل ذاتها هي المنوط بها رسم المسار وتحديد الأولويات. أما نحن ــ مجتمع المانحين والمنظمات الدولية ــ فالأمر يرجع لنا في توفير الدعم لها.

وبالنسبة للصندوق، فإن إجراء حوار أعمق ــ يستمع فيه الصندوق بعناية أكبر لاحتياجات بلداننا الأعضاء ذات الدخل المنخفض ــ سوف يساعدنا على خدمة هذه البلدان بمزيد من الفعالية.

وأنا شخصيا ملتزمة بهذا الحوار الأعمق والأنفع.

ومن الدروس المهمة التي استخلصها الصندوق في السنوات الأخيرة أن دعمنا المالي يجب أن يصل إلى بلداننا الأعضاء بسرعة وبشروط أقل حتى يكون دعما فعالا. كذلك يجب أن يفسح مجالا كافيا لبنود الإنفاق عالية الأولوية من أجل دعم النمو وحماية الفئات الأضعف.

ولهذا السبب عززنا مرونة أدواتنا المستخدمة في الإقراض.

فمنذ عامين، قمنا بزيادة طاقة الإقراض التي تتيحها نافذة الإقراض الميسر لدى الصندوق لتصل إلى ١٧ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٤، كما ضاعفنا المبالغ التي تستطيع البلدان سحبها. كذلك خفضنا أسعار الفائدة على كافة القروض الميسرة إلى الصفر حتى نهاية عام ٢٠١١ ــ ونعتزم الإبقاء على هذه الأسعار عند مستوى الصفر أو قريبا منه في العام القادم.

ومن حيث الأولويات الآنية العاجلة، أستطيع أن أقول لكم أننا نعمل بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين للمساهمة في علاج الأزمة التي يتعرض لها القرن الإفريقي. وعلى وجه التحديد، نعمل على تقديم موارد إضافية لحكومتي جيبوتي وكينيا لمعالجة آثار الجفاف المدمر.

المرحلة المقبلة

كيف يمكن تقديم مساعدة أفضل للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل حتى تتجنب الأزمات في المستقبل ــ وحتى تكون أكثر استعدادا لمعالجة هذه الأزمات حال وقوعها؟ قد أعذر من أنذر، كما ورد في القول السائر.

ولا شك في أهمية تعميق فهمنا للترابط المتزايد بين مختلف اقتصادات العالم ــ من خلال التجارة ومن خلال التمويل.

ونحن نعمل على ابتكار مجموعة من الأدوات الجديدة لتحقيق هذه الغاية، منها "تمرين التعرض للخطر" الذي نخصصه للبلدان منخفضة الدخل. ومن المتوقع أن تساعدنا هذه الأدوات على إبراز المخاطر الأساسية وانعكاساتها على السياسة.

وسوف نواصل التعاون الوثيق مع سلطات البلدان الأعضاء في سعيها لإعادة بناء مصدات السياسة الواقية، مع حماية الإنفاق الضروري وأهداف التنمية على المدى الأطول.

وسنواصل بذل الجهود أيضا لمساعدة البلدان منخفضة الدخل في بناء قدرتها على تصميم السياسات وتنفيذها. وفي هذا السياق، سوف نفتتح في الشهر القادم مركزنا الإقليمي التاسع للمساعدة الفنية في موريشيوس ــ وهو مركزنا الخامس في إفريقيا.

خاتمة: مساعدة البلدان منخفضة الدخل على مساعدة نفسها

حققت البلدان منخفضة الدخل مكاسب هائلة خلال السنوات الأخيرة ــ وهي تستحق الإشادة على ذلك. لكن هذه المكاسب أصبحت مهددة في الوقت الراهن.

ولا بد أن يكون المجتمع الدولي ــ بما فيه صندوق النقد الدولي ــ مستعدا لبذل جهد أكبر لمساعدة البلدان منخفضة الدخل على مساعدة نفسها.

فلا بد من الوفاء بالتزامات المعونة.

ولا بد أن تظل قنوات التجارة مفتوحة.

ولا بد من تشجيع الاستثمار الخاص.

ويجب علينا جميعا أن نقوم بدورنا. وإذا تحقق ذلك، أعتقد أن البلدان منخفضة الدخل ستكون قادرة على تحمل هذه المرحلة الجديدة من الأزمة ــ وسوف نتمكن نحن من المساهمة في تحقيق مكاسب دائمة للأشد فقرا وضعفا على مستوى العالم.

أشكركم، وأتمني لكم مناقشات مثيرة ومثمرة!